التنكير وان لفق بين القولين فعلم اولا بالاعراب وثانيا بان التثنية صورية
والجواب منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورية
لانه لما لم تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لان قياس التثنية ما كان كذا
وتا والذي والتي ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كانها غير حقيقية
فلذلك قال صورية قوله اي الاضافة والتثنية قوله واما بنيت اي الموصولة مع
ما يرد عليه في قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا اي قوله فيما ياتي واما
بني الذين الخ وبنصبها ذكره ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الايراد وهذه
القراءة شاذة قوله كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية اما الاول فللتنزيل فقد
المذكور واما الثاني فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا
ومعنى كان مجموع قوله لفظا ونية لا لكل واحد على حدته حتى يرد انها على
هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا فتامل قوله مع قيام موجب
البنا المذكور وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم الى الجملة قوله من لاحظ
ذلك اي التنزيل المذكور مع قيام موجب البنا قوله ومن لاحظ الحقيقة اي
وجود المعارض للشبه من الاضافة قوله فلو حذف ما تضاف اليه اي سوا
ذكر صدر الصلة او حذف اعربت ايضا اي كما اعربت حال الاضافة وحذف
صدر الصلة على لغة قوله لقيام التنوين مقامه اي مقام ما تضاف اليه ولما
لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة تكون كلها منقطعة عن
الاضافة فتبنى اتفقت على اعرابها قوله وزعم ابن الطراوة هذا مقابل قوله
سابقا وهي مضافة لفظا ان كان صدر صلتها غير محذوف فانه وحاصل
ما زعمه ابن الطراوة بيان ردهما انه على طريقة النحويين الكوفيين
قوله وان كان الجمع اي المعنوي فلا ينافي انه اسم جمع والواو للحال قوله لانه لم يكن
على سنن الجمع يرد عليه ان التثنية في ذان وتان واللذان واللتان لم تجر
ايضا على سنن التثنية كما مر ويمكن دفعه بان جهة عدم جريان التثنية فيما سنن
ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع في الذين على سنن الجموع
معنوية والجهة المعنوية اقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية
فاحفظه فانه نفيس قوله لانه اخص من الذي فان الذي يستعمل في العاقل
وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا في العاقل قوله ومن اعرابه اي بالواو

رفعا

رفعا وبالياء نصبا وجرا نظرا اي مجرد الصورة اي الى صورة الجمع المجردة عن النظر
الى المعنى من كونه اخص من مفرده قوله على هذه اللغة اسم الاشارة يرجع الى
لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافي قوله بعد مبني الخ او الى لغة
من ينطق بالواو في حالة الرفع المعلومة من المقام قوله ومن اعرب ذو وذو
ذات جواب سؤال فيه وارد على الشبه الافتقاري قوله لشبه الاسماء التي
تشبه الاسم الحرف المهمل في اهماله عن العمل اي كونه لا عاملا ولا معمولا لانه
كالذي في التصريح وادخله ابن مالك في الشبه المعنوي فادخله غيره في الاهمال ح
اهـ فانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوي والاستعمالي خصوص
معناهما السابق بل اريد الاعم الشامل للشبه الاهمالي وعد بعضهم من
انواع الشبه الشبه الجمودي والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالي بمعنى
يشمله لا بخصوص معناه السابق وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم
ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية
وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد ان الشبه اللفظي مجوز
للبنا لا محتم له فعليه يجوز ان يكون حاشا وكلا الاسميات معربة تقديرا
كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وفيه نظر هذا قوله ونحوه اي ما اشتمل
عليه فواتح السور المخصوص بق وآلم وهذا مبني على انها لا محل لها لكونها
متشابهة لا يعرف معناها وهذا مبني على انها لا محل لها لكونها متشابهة
ولم يصح عامل اما على انها اسما السور فلا ان محلها رفع بالابتدا او الخبرية
او نصب على المفعولية لمحذوف اي اقرا او جر بحرف القسم المقدر فليس من هذا
النوع بل ما كان منها مفردا كص او موازنا لمفرد كحم موازن قابيل جاز
اعرابه لفظا او تقديرا بان يسكن حكاية لحال قبل العلمية وما عدا ذلك
كالم وكهيعص ليتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي وهو شبيه وفي
الهمع ان المفرد اذا اعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى
وتانيثه وان موازنة اعرب بمنع لموازنة الاسم الاعجمي وان لم يكن يعرفونه
مفردا او موازنه وامكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبنا
الجزئين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون او على النون
مع اضافة اول الجزئين لثانيهما وعلى هذا في ميم الحرف وعدم بناء على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)